A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/42
الأصل: الإنكليزية
التاريخ: 4 يونيو 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

ملخص الرئيس

الذي اعتمدته اللجنة

1. عُقدت الدورة الثامنة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ) في الفترة من 2 إلى 4 يونيو 2026. وحضر الدورة 251 مشاركاً يمثلون 85 دولة عضواً والاتحاد الأوروبي و28 مراقباً. وترأس الدورة السيد تيم ويرنر، المستشار القانوني بالمعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية في برن. وتولى منصب نائب الرئيس كل من السيد دييغو بيريز-برنال، المدير العام لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بالمديرية الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI) في باراغواي، والسيدة كريستين بانجيليونان-كانلابان، المديرة المشرفة بمكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التابع لمكتب الملكية الفكرية الفلبيني (IPOPHL) بمدينة تاغويغ.

2. وفي إطار البند 1 من جدول الأعمال، افتتح الرئيس والسيد إدوارد كواكوا، مساعد المدير العام للويبو، قطاع التحديات العالمية والشراكات، الدورة بالترحيب بأعضاء اللجنة وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء على مشاركتها الوثيقة في أعمال اللجنة والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمانة.

3. وفي إطار البند 2 من جدول الأعمال، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال (الوثيقة WIPO/ACE/18/1).

4. وأدلت المجموعة الأفريقية، ومجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، والصين، والمجموعة باء، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة البلدان ذات التفكير المتشابه (LMCs)، ووفود أنغولا، وبنغلاديش، والبرازيل، والهند، وإيران (الجمهورية الإسلامية)، وكازاخستان، وليسوتو، ونيجيريا، وبيرو، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، ببيانات افتتاحية.

5. وأشاد وفد ألمانيا، متحدثاً باسم المجموعة باء، باللجنة لدورها كمنتدى متعدد الأطراف لتبادل الخبرات ومناقشة السياسات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، كما أشاد بشعبة تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية. ورحبت المجموعة بالمساهمات المتنوعة العديدة في الدورة الحالية، بما في ذلك عدة مساهمات من أعضاء المجموعة، وبالفرصة المتاحة لتبادل المعلومات حول التجارب الوطنية فيما يتعلق بأنشطة التوعية، لا سيما بين الشباب، وآليات تسوية نزاعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة. وكانت الجلسات المتعلقة بمكافحة القرصنة الرقمية ذات أهمية خاصة لجميع الدول الأعضاء. وبدون آليات إنفاذ فعالة ومتوازنة، سيظل انتهاك حقوق الملكية الفكرية يمثل تهديداً كبيراً للتنمية الاقتصادية، مما يقوض الصناعات والعمالة والاستثمار، ويعوق الابتكار، كما يعرض سلامة المستهلكين والصحة العامة العالمية للخطر. ويعد أصحاب حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما

WIPO CONFIDENTIAL

المشاريع الصغيرة جداً، عرضة للخطر. ويعد الإنفاذ مهماً ليس فقط لأصحاب الحقوق، بل أيضاً للمستهلكين والمجتمع المدني والاقتصاد ككل، بغض النظر عن مرحلة تطوره. وسيظل مكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية أولوية للجميع من أجل منع الخسائر الاقتصادية الجسيمة. وأظهرت أحدث البيانات أن تجارة السلع المقلدة والمقرصنة بلغت 467 مليار دولار أمريكي سنويًا وشكلت حوالي 2.3 في المائة من الواردات العالمية. وقد أتاحت اللجنة تبادل أفضل الممارسات على نطاق دولي، وهو أمر مهم لأنه، على الرغم من أن القوانين واللوائح والآراء بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية قد تختلف من منطقة إلى أخرى، فإن جميع الدول الأعضاء تشترك في الهدف نفسه: تحقيق حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية.

6. وأشار وفد السلفادور، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، بارتياح إلى أن المنطقة ممثلة بين نواب رئيس الدورة الحالية. وفي ظل التغير التكنولوجي السريع والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، يُعد الإنفاذ الفعال والمتوازن لحقوق الملكية الفكرية عاملاً أساسياً لتعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار والقدرة التنافسية والرفاه الاجتماعي. وتعد اللجنة منتدى قيماً لتعزيز نُهج الإنفاذ التي تراعي الواقع والأولويات المختلفة للدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في التوصية 45 من أجندة الويبو للتنمية. وقد أدى التحول الرقمي والترابط المتزايد بين الاقتصادات إلى ظهور فرص لتوليد المعرفة ونشرها، ولكنه أدى أيضًا إلى ظهور تحديات جديدة، بما في ذلك التزوير والقرصنة عبر الإنترنت واختلاس الأصول غير الملموسة، وأشكال أخرى من انتهاك حقوق الملكية الفكرية. ويشكل تأثير هذه الممارسات على أصحاب حقوق المعارف التقليدية والمظاهر الثقافية مصدر قلق خاص. ويواجه أصحاب هذه الحقوق صعوبات كبيرة في منع الاستيلاء غير المشروع وضمان احترام حقوقهم. ولذلك، هناك حاجة إلى استجابات متوازنة تعزز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية دون إغفال الأهداف الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتنمية، والاندماج، والتنوع الثقافي، والوصول إلى المعرفة. وكان معالجة قضايا القرصنة البيولوجية واختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها محل اهتمام خاص لأعضاء المجموعة. فقد تسببت تلك الممارسات في عدم اليقين القانوني، وأدت إلى خسائر اقتصادية، وقوضت جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي، وشكلت تحديات كبيرة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي حافظت على هذه المعارف على مدى أجيال. وتأتي حلقة النقاش المقررة حول تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية على قطاع التكنولوجيا الحيوية في وقت مناسب بشكل خاص، بالنظر إلى تفاقم مشكلة التزوير في هذا القطاع، والتي أثرت تداعياتها على جميع الدول الأعضاء. ومن شأن هذه المناقشة أن تسلط الضوء على التحديات والاستجابات المحتملة من خلال أنظمة الملكية الفكرية وآليات إنفاذها. وتتطلع المجموعة إلى تبادل آراء موضوعي حول التوعية، وتعزيز المؤسسات، وآليات تسوية المنازعات، وأنشطة بناء القدرات التي تروج لها الويبو.

7. ورحب وفد ألبانيا، متحدثاً باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، بالمجموعة الواسعة من العروض المقررة للدورة الحالية، والمناقشات الجارية حول أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية، لا سيما تلك التي تستهدف الشباب. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من وسائل الإعلام الإبداعية عبر الإنترنت، والمشاريع التعاونية، والأدوات التفاعلية من أجل تعزيز ثقافة حقيقية لاحترام الابتكار وحقوق المبدعين بين الأجيال الشابة. وتكتسب الترتيبات والآليات المؤسسية لحل نزاعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة أهمية كبيرة؛ حيث يساعد الحل الفعال لنزاعات الملكية الفكرية على الحفاظ على سوق تنافسية يمكن للشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تزدهر فيها. وقد لقي التركيز على المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو ترحيباً، نظراً للأهمية الحاسمة لمراعاة المرونة الوطنية ومستويات التنمية والتقاليد القانونية المختلفة واحتمال إساءة استخدام إجراءات الإنفاذ والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً عند صياغة القوانين الوطنية المتعلقة بالإنفاذ. وكان بناء قدرات المسؤولين الوطنيين ووكالات الإنفاذ بما يتماشى مع توصيات وثيقة ديربان أمراً أساسياً. وتعتمد مصداقية وكفاءة نظام الملكية الفكرية اعتماداً كبيراً على الإنفاذ الفعال.

8. وأكد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على الأهمية الحاسمة للمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والتنسيق في مجال الإنفاذ. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تضطلع بدور في وضع المعايير، فإنها تتمتع بولاية واضحة للعمل مع المنظمات العامة والخاصة لمكافحة التزوير والقرصنة، وتعزيز التوعية العامة، وتقديم المساعدة التقنية، وتنسيق تبادل المعلومات وجهود التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعتبر عملها أساسياً لتنفيذ إعلان ديربان، ولا سيما التوصية 45. وينبغي أن يتم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع أهداف المادتين 7 و8 من اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، مع تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب حقوق الملكية الفكرية والحاجة إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، بما يحقق المنفعة المتبادلة لأصحاب الحقوق ومستهلكي حقوق الملكية الفكرية.

9. وأشار الوفد الصيني إلى أن «خطة العمل لعام 2026 لبناء دولة قوية في مجال الملكية الفكرية» تتضمن تدابير منهجية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وزيادة الوعي بها، وتهدف إلى تعزيز الحماية القضائية للملكية الفكرية، ومكافحة الجرائم المتعلقة بها، وتوفير إطار عمل لمواصلة تحسين إنفاذ هذه الحقوق. وفي أبريل 2026، استضافت الصين «الأسبوع الوطني للتوعية بالملكية الفكرية» تحت شعار «تعزيز حماية الملكية الفكرية في المجالات الناشئة وتسريع تطوير قوى إنتاجية ذات جودة جديدة». وقد عرضت المناطق في جميع أنحاء الصين الإنجازات التي تحققت في مجال إنفاذ القانون، ونشرت دراسات الحالة والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية عبر قنوات متنوعة، مما أدى إلى تعزيز الوعي العام بهذا الموضوع. ويشكل التطور السريع للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، تحديات جديدة في مجال إنفاذ القانون، مما يزيد من أهمية تعزيز التبادل والتعاون الدوليين. ورحب الوفد بالعروض العديدة المقررة خلال الدورة الحالية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتوعية بها، وأعرب عن عزمه المشاركة بنشاط في جميع المناقشات. وسيقدم ممثلون عن الإدارة الوطنية لحق المؤلف في الصين، والإدارة الحكومية لتنظيم السوق، ومكتب الملكية الفكرية بمقاطعة

شانشي تجاربهم وممارساتهم في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وستواصل الصين المشاركة بشكل بناء في أعمال اللجنة، في إطار التوصية رقم 45. ويمكن معالجة التحديات الناشئة عن التغير التكنولوجي بفعالية بروح من الانفتاح والشمولية، ومن خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، مما يعزز تطوير نظام عالمي عادل ومنصف لإدارة حقوق الملكية الفكرية.

10. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي (EU)، متحدثاً باسم دوله الأعضاء، إلى أن قيمة الأصول غير الملموسة بلغت 80 تريليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي في عام 2024. وقد ساهمت الصناعات التي تعتمد بشكل مكثف على حقوق الملكية الفكرية في توليد ما يقرب من نصف إجمالي النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. كما دفعت تلك الصناعات لموظفيها أجوراً أعلى: تزيد بنحو 40 في المائة عن الأجور في الصناعات الأخرى. ولذلك، فإن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية يكتسي أهمية قصوى. ومع ذلك، يواجه المبتكرون والمبدعون والشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم في مواجهة المزورين، الذين يعملون باستمرار على تطوير طرق جديدة لانتهاك حقوقهم. كما أن التزوير والقرصنة ينطويان على تكلفة اجتماعية وبيئية باهظة. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة حديثة أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) عن وجود صلة بين التزوير والعمل القسري. ومن خلال برنامج عملها الواسع النطاق، ساعدت اللجنة الوفود على تحديد تدابير فعالة لمكافحة التزوير والقرصنة بفعالية. وفي الدورة الحالية، خطط الاتحاد الأوروبي لتقديم عرض حول تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال تدابير القانون غير الملزم، التي تكمل التشريعات. ويمكن أن توفر هذه التدابير استجابة مرنة وديناميكية لاتجاهات وممارسات التزوير والقرصنة المتغيرة باستمرار.

11. وقال وفد البرازيل إن الإنفاذ لا ينبغي أن يكون لحقوق الملكية الفكرية في حد ذاتها، بل لمعاهدات الويبو كما تم التفاوض عليها والتصديق عليها من قبل الأعضاء، بكاملها. والهدف ليس مجرد إنفاذ الحقوق من أجل ضمان العائدات والأرباح من حقوق الملكية الفكرية، بل تنفيذ نظام يهدف إلى توليد الابتكار والإبداع والتنمية المستدامة. ويكتسب «إعلان ديربان»، ولا سيما التوصية 45 التي تمثل توليفاً للمادتين 7 و8 من اتفاقية تريبس، أهمية خاصة في هذا الصدد. وينبغي أن تكون تلك الأحكام هي المعيار الذي يُقيَّم على أساسه عمل اللجنة ويُواءم معه. يُشجِّع الدول الأعضاء على التصديق على معاهدة الويبو التاريخية بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها (GRATK)، أو الانضمام إليها، مع التركيز على القرصنة البيولوجية وحقوق الملكية الفكرية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من أجل تسريع دخولها حيز النفاذ. وكانت حلقة النقاش المقررة حول تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية على قطاع التكنولوجيا الحيوية ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية الغنية بالتنوع البيولوجي. وينبغي أن يعالج إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أيضًا آثار القرصنة البيولوجية على سيادة الدول الأعضاء ووصايتها. وينبغي للجنة أن تركز بشكل أكبر على التنمية من خلال دفع المناقشات قدماً في إطار البند (ج) من برنامج عملها، بالاستعانة بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو والتي تشمل أدوات لمنع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية وإجراءات إنفاذها، وحماية المصلحة العامة، ودعم استخدام المرونة المتاحة في نظام الملكية الفكرية. وتعد اللجنة المنتدى المناسب في الويبو للنظر في مشاريع إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المساعدة التقنية، وينبغي للأعضاء تجنب ازدواجية هذا العمل في لجنة التنمية. وطلب الوفد البرازيلي من الأمانة تزويد اللجنة بمزيد من المعلومات حول تنفيذ توصيات أجندة التنمية ذات الصلة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كما كانت هناك حاجة إلى تقديم تقارير أكثر شمولاً عن أنشطة شعبة تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية مقارنة بما تم تقديمه حتى الآن في التقرير السنوي للمدير العام المقدم إلى لجنة التنمية (الوثيقة CDIP/36/2). وتتبع البرازيل نهجاً موجهاً نحو التنمية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، تماشياً مع الأهداف الأوسع نطاقاً للحكومة المتمثلة في تعزيز بيئة مواتية للابتكار والتنمية الصناعية وجذب الاستثمارات المستدامة. ويُعد المجلس الوطني لمكافحة القرصنة والجرائم المرتكبة ضد الملكية الفكرية (CNCP) منبراً لوضع السياسات، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. وقد أنشأ المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) وحدة تنسيق للمعلومات الاستخباراتية ومكافحة التزوير من أجل تحسين تبادل المعلومات وإنفاذ الحقوق. كما يحتفظ المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) بقوائم وطنية لمكافحة تزوير العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وفي إطار الركيزة الخامسة من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية للبلد، يجري توحيد المبادرات لتعزيز إنفاذ الحقوق واليقين القانوني، مع تعزيز نظام ابتكار قوي. وينبغي أن يتناول النهج المتوازن لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ليس فقط التزوير والقرصنة عبر الإنترنت، بل أيضًا القرصنة البيولوجية وحماية الموارد المرتبطة بالمعارف التقليدية والمظاهر الثقافية التقليدية. وأعرب الوفد البرازيلي عن قلقه إزاء نُهج إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي تعتمد على تقييمات أحادية الجانب، لا سيما عندما قد تؤدي إلى ضغوط تتجاوز المعايير المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف، وتقلل من الاستخدام الفعال للمرونة المتاحة للدول الأعضاء، وتؤثر سلبًا على التجارة الخارجية والتنمية.

12. وقال وفد المملكة المتحدة، مؤيداً البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا نيابة عن المجموعة باء، إن وجود نُهج مختلفة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الولايات القضائية يتوافق مع التوصية 45. ومع ذلك، فإن الإنفاذ الفعال ضروري لحماية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على بيئة أعمال متوازنة تشجع الابتكار والاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام، بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. ويعكس برنامج العمل المتوازن، بتركيزه على التوعية وتسوية المنازعات والجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة الرقمية، القضايا التي تهم جميع الدول الأعضاء. ويعد إشراك الشباب أمراً بالغ الأهمية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية على المدى الطويل. ورحب الوفد بمعرض «التكنولوجيا من أجل الإنفاذ»، الذي عرض أدوات مبتكرة لدعم الإنفاذ. وقد أوشكت الاستراتيجية الحالية لمكافحة الانتهاكات التي يتبعها مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة (IPO) على الاكتمال. ويعني التقدم التكنولوجي السريع ونمو التجارة الرقمية أن تحديات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أصبحت ذات طابع عابر للحدود بشكل متزايد. ولذلك، سيواصل قسم الإنفاذ بالمكتب التركيز على التعاون الدولي. وقد أتاحت الزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام للويبو إلى المملكة المتحدة فرصة قيّمة لاستكشاف السبل التي

يمكن من خلالها لمكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة والويبو تعزيز التعاون في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وهناك حاجة إلى نُهج متسقة وقائمة على الأدلة، تشمل التوعية وإحباط الانتهاكات وبناء القدرات. إن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية تقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وتدعم المملكة المتحدة بشكل كامل أنشطة الإنفاذ عبر الحدود لجميع الدول الأعضاء، والتي يمكن أن تشمل جهود التوعية وبناء القدرات باعتبارها عاملاً رئيسياً في تمكين التنمية المستدامة والاقتصادات المبتكرة. وينبغي أن يعمل قسم تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية مع الأقسام الأخرى في الويبو لضمان استجابة متسقة وموجهة نحو التنمية لمكافحة القرصنة والتزوير.

13. وقال وفد الاتحاد الروسي إن اللجنة تمثل منصة دولية مهمة لوضع نُهج عملية لمواجهة التحديات الناشئة عن التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية وأنواع الانتهاكات الجديدة. وهناك حاجة إلى نهج شامل ومشترك بين المؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية بفعالية. ونظراً لأن هذه المهمة تتقاسمها في معظم البلدان مجموعة واسعة من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم وهيئات الإنفاذ والجمارك والوكالات الأخرى، فإن اللجنة تكتسب أهمية خاصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. كما أشار الوفد إلى أهمية القضايا المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية والمتعلقة بتحسين الآليات المؤسسية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وشدد على أن المناقشات المقررة في الدورة الحالية حول كيفية تعاون الوكالات الحكومية وأصحاب الحقوق والشركات والمنصات الرقمية لمكافحة انتشار السلع المقلدة ستكون ذات أهمية خاصة، وأن احترام حقوق الملكية الفكرية يسير جنباً إلى جنب مع احترام حقوق المستهلكين عبر الإنترنت. وأولى الوفد أهمية خاصة لمبادرات التوعية والتثقيف، بما في ذلك تلك الموجهة للشباب، والتي تهدف إلى زيادة الوعي العام بدور الملكية الفكرية وتدريب الكوادر المؤهلة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أشار الوفد بإيجابية إلى مساهمة مكتب الويبو في روسيا، الذي تعمل معه الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (Rospatent) على تنفيذ أنشطة توعوية متنوعة، تركز حالياً على تمكين الشباب ورائدات الأعمال والمبتكرين والباحثين في مجال استخدام الملكية الفكرية.

14. وأشار وفد كازاخستان إلى أن الرقمنة السريعة تولد تحديات جديدة للحكومات في مجال إنفاذ الحقوق، وأن كازاخستان تعمل باستمرار على تحسين نظامها الوطني لحماية الملكية الفكرية. وقد تم تكريس حماية الملكية الفكرية بموجب القانون في الدستور الجديد للبلاد، الذي تم اعتماده في مارس 2026. ومن شأن ذلك أن يساعد على تحسين حماية الملكية الفكرية وإنفاذها، وتحفيز الابتكار. وكان الهدف من التعديلات التي أُجريت على قانون الملكية الفكرية في عام 2025 هو تعزيز الحماية لأصحاب الحقوق، وزيادة الشفافية الإجرائية، وتكييف الآليات القانونية مع الواقع الرقمي. ومراعاةً لمبدأ استقلال القضاء وأهمية اتباع نهج متجانس، استرشدت المحاكم في كازاخستان في اتخاذ قراراتها بأحكام المحكمة العليا بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. وكان ذلك أكثر أهمية بالنظر إلى تزايد حالات الانتهاك عبر الإنترنت، مما استلزم بالتالي مزيداً من التخصص. وكان التعاون بين السلطة القضائية والجمارك وهيئات إنفاذ القانون وأصحاب الحقوق والشركات عاملاً أساسياً في حماية حقوق الملكية الفكرية. ورغم أن الجهود ركزت على مكافحة انتشار السلع المقلدة، فإن الوقاية، وتدريب الموظفين القضائيين ورواد الأعمال، وتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية كانت جميعها لا تقل أهمية عن معاقبة المخالفين. وبالتالي، تعمل كازاخستان على توعية وتدريب المسؤولين الحكوميين، والسلطة القضائية، والشركات، وأصحاب الحقوق. ويتمثل الهدف في جعل نظام الملكية الفكرية سهل الفهم، ومتاحاً، وقابلاً للاستخدام من قبل المؤلفين، والمخترعين، ورواد الأعمال، والمستثمرين.

15. وأعرب وفد أنغولا، مؤيداً البيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن تقدير أنغولا بشكل خاص لجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز نهج متوازن وفعال لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يسهم في النمو الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة. فالتزييف والقرصنة لهما تأثير سلبي على التجارة المشروعة، ويثبطان الاستثمار، ويقوضان الابتكار، وفي بعض الحالات، يعرضان الصحة العامة وسلامة المستهلكين للخطر. تتطلب التحديات المتزايدة التعقيد الناشئة عن البيئة الرقمية تعاوناً أكبر بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. تواصل أنغولا تنفيذ مبادرات التوعية، وتعزيز التعاون المؤسسي، ودعم بناء القدرات بهدف تحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مع ضمان احترام أولويات التنمية والمصلحة العامة. ويكتسب تبادل الخبرات وأفضل الممارسات داخل اللجنة، لا سيما في مجالات المساعدة التقنية والتدريب وأدوات الإنفاذ الرقمية وتثقيف المستهلكين، أهمية خاصة.

16. وأكد وفد بيرو أن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية أمر لا غنى عنه لضمان ازدهار الابتكار والإبداع. وأيدت بيرو بقوة الطبيعة غير المعيارية للجنة، التي ينبغي أن تركز جهودها على المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات، بما يتماشى مع التوصية 45. وتكافح بيرو القرصنة الرقمية من خلال عمليات تعطيلية مقترنة ببرامج التوعية. ويكمن نجاح هذا النموذج في توطيد الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

17. وأشار وفد بنغلاديش، مستذكراً المادتين 7 و8 من اتفاقية تريبس والتوصية 45، إلى أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ليس غاية في حد ذاته. بل يجب أن يدعم الابتكار والإبداع ونشر التكنولوجيا ونقلها، وحماية المستهلك، والصحة العامة، والتعليم، والمنافسة، والتنمية المستدامة. وينبغي أن تظل تدابير الإنفاذ متناسبة وعادلة ومتسقة مع الأولويات الوطنية للبلدان ومستويات تنميتها وتقاليدها القانونية. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير ضمانات ضد إساءة استخدام الحقوق والدعاوى القضائية، وسبل الانتصاف المفرطة، والحجب المفرط في البيئة الرقمية. كما يجب ألا تقيد الوصول المشروع إلى المعرفة والأدوية والمواد التعليمية والتكنولوجيات. ومن بين الموضوعات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص والتي يتم تناولها في الدورة الحالية: التوعية، والترتيبات المؤسسية، والمساعدة التشريعية، وبناء القدرات، والإنفاذ الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وقطاع أعمال التكنولوجيا الحيوية. وينبغي أن تعزز حملات التوعية

ليس فقط احترام الحقوق، بل أيضاً فهم القيود والاستثناءات، ومرونة اتفاقية تريبس، والابتكار المحلي، والمؤشرات الجغرافية، والمعارف التقليدية، والمصلحة العامة. وينبغي أن يكون بناء القدرات والمساعدة التشريعية مدفوعين بالطلب، وشفافين، ومتوازنين. كما يجب ألا يشجعا نُهج «تريبس زائد» ما لم تطلب الدول الأعضاء المعنية ذلك صراحةً.

18. وقال وفد جمهورية كوريا إن التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنيات التصنيع المتطورة بشكل متزايد جعلت من الصعب التمييز بين المنتجات المقلدة والسلع الأصلية. كما أن القرصنة عبر الإنترنت تهدد استدامة النظام الإبداعي. ولا تتطلب الاستجابة الفعالة اتخاذ تدابير تحقيقية وقانونية قوية فحسب، بل تتطلب أيضًا اتباع نُهج وقائية قائمة على الأدلة تشمل جميع أصحاب المصلحة. ومن أجل تعزيز احترام حق المؤلف والحد من الطلب على المحتوى غير القانوني، من الضروري فهم سلوك العملاء وزيادة الوعي العام. وشملت التعديلات الأخيرة على قانون حق المؤلف اعتماد تدابير طارئة لحجب الوصول وإدخال أحكام تتعلق بالتعويضات العقابية. ويمكن أن يساعد النشر الاستراتيجي لتقنيات مكافحة التزييف في تعزيز مراقبة سلسلة التوريد وحماية المستهلك وشفافية السوق والإنفاذ الموجه. ولذلك، عززت جمهورية كوريا منصات التعاون بين القطاعين العام والخاص التي تزود أصحاب المصلحة بحلول عملية تستند إلى الخبرات المشتركة. ويُعد المعرض الخاص بالتكنولوجيا المستخدمة في الإنفاذ، الذي يُعقد خلال الدورة الحالية، مبادرة مرحب بها.

19. وأكد وفد ليسوتو، مؤيداً البيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومشيراً إلى الجزء 3 من اتفاقية تريبس والتوصية 45، على أهمية مراعاة مستويات التنمية المختلفة للدول الأعضاء عند إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويجب أن يقترن الإنفاذ بالتوعية العامة وبناء القدرات والوصول إلى المعرفة، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب. ولهذه الأسباب، ينبغي أن تكون المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب ومصممة خصيصاً وشاملة.

20. وأشار وفد جمهورية إيران الإسلامية، في إشارة إلى المادة 7 من اتفاقية تريبس والتوصية رقم 45، إلى أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يجب أن يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات، وأن يسهم في التنمية والابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا . وتكون الجهود الرامية إلى التوعية بحقوق الملكية الفكرية أكثر فعالية عندما تكون متاحة للجميع، ولا سيما للشباب. وقد لقيت حلقة النقاش المقررة عن تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية على قطاع التكنولوجيا الحيوية ترحيباً، وهي تعكس مدى استصواب معالجة النطاق الكامل للتحديات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أعمال اللجنة. ولا يمكن دراسة مسألة الإنفاذ في قطاع التكنولوجيا الحيوية بمعزل عن خطر الاستيلاء غير المشروع على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية، الأمر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية الغنية بالتنوع البيولوجي. وتوفر معاهدة GRATK الإطار المعياري للمناقشات حول هذه المسألة. وينبغي للأمانة أن تضمن أن تعكس جميع أشكال المساعدة التشريعية المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية المرونة المتاحة للدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الحق في مراعاة مستوى تنميتها وتقاليدها القانونية والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً المعنية. فقانون الإنفاذ الذي لا يعكس هذه القضايا لن يكون مستداماً أو منصفاً أو فعالاً. وينبغي للأمانة العامة أيضاً أن تقدم تقريراً عن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالإنفاذ.

21. وأكد وفد نيجيريا، مؤيداً البيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، على أهمية الولاية غير المعيارية للجنة. فلا يمكن تحقيق احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال تدابير الإنفاذ وحدها. بل يتطلب ذلك توعية الجمهور، والتثقيف، وإشراك أصحاب المصلحة، وتهيئة بيئة مواتية للابتكار والإبداع. ولذلك، فإن تركيز اللجنة المستمر على التوعية، لا سيما بين الشباب والمبدعين والمبتكرين والشركات الصغيرة والمتوسطة، أمر مرحب به. ويتطلب التصدي للقرصنة الرقمية والانتهاكات عبر الإنترنت والتطور السريع للتكنولوجيات الناشئة مزيداً من التعاون المؤسسي، وبناء القدرات الفعال، وتعزيز التعاون الدولي، مع ضمان أن تظل تدابير الإنفاذ متناسبة ومتوازنة وداعمة لأهداف التنمية الأوسع نطاقاً.

22. وقال وفد أوكرانيا إن احترام الملكية الفكرية لا يمكن تحقيقه دون احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ بداية الغزو العسكري الشامل لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي في فبراير 2022، واجهت أوكرانيا هجمات منهجية ضد البنية التحتية المدنية، ونظامها البيئي للابتكار، ومرافق التعليم والرياضة والدعم. وقد أسفر هجوم روسي مكثف بالصواريخ والطائرات المسيرة في 24 مايو 2026 عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من 90 آخرين في العاصمة كييف. وتضرر حوالي 300 موقع، بما في ذلك ما يقرب من 150 مبنى سكني. وتشكل هذه الهجمات جزءاً من حملة إرهاب منهجية ضد المدنيين وضد أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الطبيعية. وكان الاتحاد الروسي، إلى جانب عدوانه العسكري المستمر، يقوض منظومة الملكية الفكرية الأوسع نطاقاً في أوكرانيا. فمنذ عام 2022، اتخذ تدابير لتسهيل انتهاك حقوق الملكية الفكرية لأصحاب الحقوق الأجانب من البلدان التي أعربت عن تضامنها مع أوكرانيا أو فرضت عقوبات أو تدابير تقييدية أخرى على الاتحاد الروسي. ويجب أن يتحمل ذلك البلد العواقب القانونية لأفعاله غير المشروعة، وأن يُحرم من أي امتيازات أو تكريمات داخل الويبو. ويجب أن تتوافق أنشطة المنظمة ومنصاتها ومشاريعها امتثالاً صارماً لمبادئ سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها، ضمن حدودها المعترف بها دولياً. وتُعرب أوكرانيا عن تقديرها العميق للدعم والتضامن المستمرين اللذين أبدتهما الدول الأعضاء في المنظمة والأمانة.

23. وقال وفد ألبانيا، متحدثاً باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق، إن أعضاء المجموعة أدانوا الحرب العدوانية المستمرة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، وطالبوا بوقفها. فقد تسببت هذه الحرب، على مدى خمس سنوات متتالية، في أضرار غير مسبوقة للنظام البيئي للملكية الفكرية في أوكرانيا، كما تم تأكيده في «التقرير المتعلق بالمساعدة والدعم المقدمين لقطاع الابتكار

والإبداع ونظام الملكية الفكرية في أوكرانيا» (الوثيقة A/66/8)، الذي أعدته الأمانة لسلسلة الاجتماعات السادسة والستين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو في عام 2025. وبالإضافة إلى الأضرار غير المسبوقة التي لحقت بالمؤسسات البحثية والثقافية، اضطر العديد من المبتكرين والفنانين والمبدعين والعلماء ورواد الأعمال الأوكرانيين إلى الفرار من ديارهم. ورحبت المجموعة بقرار الجمعية العامة للويبو بمواصلة تقديم الدعم لقطاع الملكية الفكرية في أوكرانيا، وتطلعت إلى تلقي المزيد من التقارير عن تلك الأنشطة والجهود الرامية إلى ضمان أن تلتزم جميع منشورات المتعلقة بموارد ومنصات الويبو بمبدأ استقلال البلاد وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

24. وتحدث وفد المملكة المتحدة، نيابة عن ألبانيا، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، وكندا، وكرواتيا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، والدنمارك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، لوكسمبورغ، ومالطا، وجمهورية مولدوفا، وموناكو، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وأعرب عن التضامن الكامل لهذه المجموعة من البلدان ذات التفكير المتشابه مع أوكرانيا ودعمها لسيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وينبغي على الاتحاد الروسي أن يوقف غزوه لأوكرانيا وأن يكف عن جميع انتهاكات القانون الدولي. ويجب عليه سحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا. وأكدت المجموعة التزامها بضمان محاسبة الاتحاد الروسي وقيادته محاسبة كاملة على شن حرب عدوانية ضد أوكرانيا وعلى الأضرار الجسيمة التي تسببت فيها. ويجب تنفيذ القرار الذي اعتمد في السلسلة السادسة والستين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في عام 2025، فيما يتعلق بتقديم المساعدة والدعم لقطاع الابتكار والإبداع ونظام الملكية الفكرية في أوكرانيا، تنفيذاً كاملاً.

25. وأشار وفد الاتحاد الروسي، ممارساً حقه في الرد، إلى أن الأول من يونيو هو اليوم الدولي لحماية الطفل، وأن رعاية الأطفال تُعتبر إحدى أهم مسؤوليات أي بلد. ومع ذلك، ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي تستهدف الأطفال. في 22 مايو 2026، هاجمت القوات المسلحة الأوكرانية مبنى مدرسيًّا ومهجعًا مجاورًا في ستاروبيلسك، بجمهورية لوغانسك الشعبية. وأسفر الهجوم عن مقتل 21 طالبًا تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عامًا وإصابة 41 آخرين. ولم يكن الهجوم، الذي شُن على ثلاث موجات، حادثاً عرضياً. فلم تكن هناك أهداف عسكرية في المنطقة المجاورة. وكان من أمروا بالهجوم على علم تام بطبيعة الهدف وقرروا قتل الأطفال. وفي الساعات الـ45 التي تلت ذلك، شنت القوات المسلحة الأوكرانية 15 موجة أخرى في محاولة لاستهداف فرق الإنقاذ. وتتحمل أوكرانيا وأقلية من رعاتها الغربيين المسؤولية الكاملة عن تصعيد الأعمال العدائية وتقويض الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى تسوية النزاع. وأعرب الوفد عن تعازيه لأسر الضحايا، ودعا الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إلى إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ستاروبيلسك.

26. وقال وفد الهند إن «الحملة الوطنية للتوعية بالملكية الفكرية» (NIPAM) في بلاده قد وصلت، منذ إطلاقها، إلى أكثر من 2.5 مليون طالب ومعلم في جميع أنحاء البلاد. وقد أطلقت الهند منذ ذلك الحين مبادرة «NIPAM Digital»، التي يُؤمل من خلالها الوصول إلى أكثر من 10 ملايين مشارك وتعزيز ثقافة الابتكار واحترام حقوق الملكية الفكرية. وقد أصدرت الهند العديد من شهادات الاختراع تقديراً لمساهمات العلماء والتقنيين، مما ساعد على تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية ودعم إنفاذها. كما يجري تنفيذ برامج توعوية وتدريبية أخرى. ويهدف ذلك إلى تعزيز فهم واسع النطاق للملكية الفكرية في المجتمع والحكومة. وقد ساعدت سلسلة من مبادرات الابتكار على تعميق الاهتمام بالملكية الفكرية بين الطلاب والباحثين وواضعي السياسات والمهنيين. وقد وفر قطاع التكنولوجيا الحيوية في الهند 3.5 مليون فرصة عمل ويضم الآن أكثر من 10,000 شركة ناشئة. ولدعم هذا النظام البيئي المتنامي، تم إنشاء مجلس مساعدة أبحاث صناعة التكنولوجيا الحيوية (BIRAC). وحتى عام 2026، شارك في هذه المبادرة أكثر من 1.5 مليون رائد أعمال، ودعمت المبادرة تقديم حوالي 1,350 طلبًا لحقوق الملكية الفكرية، وسهّلت إطلاق أكثر من 900 منتج.

27. وفي إطار البند 3 من جدول الأعمال، تم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي للدورة التاسعة عشرة للجنة الإنفاذ على أساس أن تبدأ مدة ولايتهم بعد الاجتماع الختامي للدورة الثامنة عشرة وتستمر حتى الاجتماع الختامي للدورة التاسعة عشرة، بما في ذلك الاجتماع الجاري، بغض النظر عن طول الفترة الفاصلة بين الدورتين. وانتُخب السيد فاوستو فينريش إنريكيز، مدير حق المؤلف بالمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI) في بيرو، رئيساً. وانتُخبت السيدة كاترينا دلابولوفا، خبيرة الملكية الفكرية في وحدة الشؤون الدولية بمكتب الملكية الصناعية في الجمهورية التشيكية، والسيد روبي مبوغوا نجوروجي كينغا، المدير التنفيذي لهيئة مكافحة التزييف بوزارة الاستثمارات والتجارة والصناعة في كينيا، نائبين للرئيس.

28. وفي إطار البند 4 من جدول الأعمال، وافقت اللجنة على مشاركة خمس منظمات غير حكومية بصفة مراقب مؤقت لدى لجنة الإنفاذ، وهي: الرابطة الأمريكية للملابس والأحذية (AAFA)؛ ومجموعة مكافحة التزييف (ACG)؛ التحالف الأفريقي والمغرب الكبير لمكافحة التزييف (ACTA-GM)؛ ورابطة الناشرين الأمريكيين (AAP)؛ واتحاد الممارسين الأوروبيين في مجال الملكية الفكرية (UNION-IP) (الوثيقة WIPO/ACE/18/3).

29. وفي إطار البند 5 من جدول الأعمال، استمعت اللجنة إلى 33 عرضاً تقديمياً، ونقاط بارزة من دراستين كلفت الأمانة بإجرائهما، وثلاثة عروض تقديمية للأمانة تتعلق ببنود مختلفة من برنامج العمل (الوثائق من WIPO/ACE/18/4 إلى WIPO/ACE/18/41). وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة نقاش عن تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية.

30. في إطار البند (أ) من برنامج العمل (تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية المتعلقة بأنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية كوسيلة لتعزيز احترام الملكية الفكرية لدى عامة الجمهور، ولا سيما الشباب، وفقًا للأولويات التعليمية أو أي أولويات أخرى للدول الأعضاء)، شاركت 11 دولة عضو تجاربها تحت موضوع «تعزيز الوعي بالملكية الفكرية من خلال المبادرات التي تقودها مكاتب الملكية الفكرية»: *تعزيز منظومة الملكية الفكرية من خلال رفع مستوى الوعي لدى الجمهور والمهنيين والمبادرات الأخرى*، قدمتها السيدة آني هاروتيونيان، كبيرة الأخصائيين في إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة، مكتب الملكية الفكرية لجمهورية أرمينيا، يريفان؛ *توعية الشباب: حملة توعية عبر الإنترنت للمستهلكين المراهقين حول مخاطر المنتجات المقلدة وتأثيرها*، قدمتها السيدة ستيفاني ليغواي، منسقة اللجنة الوطنية الفرنسية لمكافحة التزييف (CNAC)، المعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا (INPI)، كوربوا؛ *زيادة الوعي بالملكية الفكرية في جورجيا من خلال الأنشطة التعليمية والإعلامية* قدمتها السيدة داريجاني متشيدليدزه، رئيسة قسم العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم، المركز الوطني للملكية الفكرية في جورجيا (SAKPATENTI)، متسخيتا؛ *استطلاع حول استهلاك المحتوى غير القانوني والتوعية بحق المؤلف في جمهورية كوريا*، قدمته السيدة إميلي سيونوو بارك، أخصائية السياسات، مكتب سياسات حق المؤلف، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، سيجونغ؛ *إشراك الجيل القادم: زيادة الوعي بالملكية الفكرية بين الشباب*، قدمته السيدة إيلزي غرافا، مديرة قسم التنمية والتعاون الدولي، مكتب البراءات بجمهورية لاتفيا، ريغا؛ *زيادة الوعي من خلال الشغف: «دعم كرة القدم، تثبيط القرصنة»*، قدمه السيد دييغو بيريز برنال، المدير العام لإنفاذ الحقوق، المديرية الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI)، أسونسيون؛ *INDECOPI EDUCA: برنامج لتعزيز التعليم الأساسي النظامي بشأن حقوق المستهلك والملكية الفكرية في بيرو*، قدمه السيد فاوستو فينريش إنريكيز، مدير حق المؤلف في المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، ليما؛ *نظرة عامة على وسائل الاتصال والحملات التي صممها مكتب الملكية الفكرية بالمملكة المتحدة لاستهداف الجمهور الأصغر سناً*، قدمها السيد مايك باستين، رئيس قسم الحملات، مكتب الملكية الفكرية بالمملكة المتحدة (IPO)، نيوبورت؛ *حملات إعلانية لتوعية الجمهور بمكافحة التزوير في إسبانيا*، قدمتها السيدة سارة بوي كارمونا، رئيسة القسم، المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (SPTO)، مدريد؛ *التواصل مع الشباب من خلال منظمات تدريب المعلمين المتقدمة*، قدمها السيد روجر هيلدبراندت، رئيس وحدة تشجيع استخدام الملكية الفكرية، المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية، برلين؛ *استلهام الابتكار من تراث سلالتي تشين وهان، وحماية الملكية الفكرية من خلال سيادة القانون لصالح العالم: الممارسة والالتزام في مقاطعة شانشي، الصين*، قدمتها السيدة ليبينغ شين، المديرة العامة لمكتب الملكية الفكرية بمقاطعة شانشي، شيان. وترد هذه المساهمات في الوثائق WIPO/ACE/18/4 إلى WIPO/ACE/18/11، وWIPO/ACE/18/22، وWIPO/ACE/18/24، وWIPO/ACE/18/28 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، عُرضت دراسة كلفت الأمانة بإجرائها بعنوان «الكشف عن القرصنة: فهم تصورات المستهلكين واستهلاكهم للمحتوى المقرصن في ماليزيا وفيتنام»، أعدتها شركة «إيبسوس» (Ipsos)، المملكة المتحدة (الوثيقة WIPO/ACE/18/41).

31. وعقب العروض، أدلى وفدا البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين.

32. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) قد استثمر في عدد من البرامج المصممة لتعريف الأطفال والطلاب الصغار بمفاهيم البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف بطرق جذابة ومناسبة لأعمارهم. وكان أحد البرامج الرائدة على الصعيد الوطني هو «كامب إنفينشن» (Camp Invention)، وهو برنامج عملي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والابتكار، وضعه مكتب البراءات في الولايات المتحدة عام 1990 بالشراكة مع «القاعة الوطنية لمشاهير المخترعين» (National Inventors Hall of Fame). وقد وفر هذا البرنامج للأطفال من جميع الأعمار تجارب غامرة تعزز الإبداع وروح المبادرة والتفكير الابتكاري، فضلاً عن تعريفهم بكيفية عمل مكتب البراءات وقيمة حقوق الملكية الفكرية. وقد تولى تنفيذ البرامج معلمون مدربون خصيصًا، ووصلت هذه البرامج إلى أكثر من 2.5 مليون طالب ومعلم ومخترع منذ عام 1990. كما حافظ المكتب على مجموعة من الموارد التعليمية المتاحة مجانًا عبر الإنترنت، بما في ذلك «أضواء على المخترعين الصغار» ومقاطع فيديو وأنشطة تتضمن تحديات الاختراع وطرقًا أخرى جذابة لاستكشاف الابتكار والملكية الفكرية. وواصل متحف القاعة الوطنية لمشاهير المخترعين (National Inventors Hall of Fame Museum) الوفاء بمهمته المتمثلة في تكريم المخترعين والاختراعات، وتعزيز الإبداع، ودفع روح الابتكار وريادة الأعمال. وكرست قاعة المشاهير ومكتب البراءات جهودهما لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ورعاية مبتكري المستقبل. وفيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فإن القوانين وحدها لم تكن كافية. بل كان لا بد من تطبيقها بشفافية وأن تقترن بمراجعة قضائية مستقلة ووسائل ردع فعالة. ولا تزال الشركات والمبتكرون في الولايات المتحدة يواجهون تحديات تتعلق بسرقة حقوق الملكية الفكرية والنقل القسري للتكنولوجيا في أسواق معينة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء ضمان أن توفر أنظمة الإنفاذ لديها حماية حقيقية لأصحاب الحقوق المحليين والأجانب.

33. وأشار وفد البرازيل إلى أن الهدف من برنامج «الملكية الفكرية في المدارس» (*PI nas Escolas*)، الذي ينسقه المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) ويشكل جزءًا من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في البلاد، هو بناء ثقافة الملكية الفكرية بين الطلاب والمعلمين من خلال أنشطة تعليمية تعزز الابتكار والإبداع وريادة الأعمال والمواطنة. وقد غطى البرنامج، الذي يضم أكثر من 400 متطوع وشريك مؤسسي، 22 ولاية اتحادية. ومن بين الإنجازات الرئيسية تنظيم دورتين لجائزة «الملكية الفكرية في المدارس»، في عامي 2022 و2024، واستفاد منهما أكثر من 6,000 طالب في مختلف المراحل الدراسية. ويجري التخطيط لدورة أخرى من الجائزة خلال فترة السنتين 2027/2026، إلى جانب مبادرات أخرى، مثل «المخترع الشاب» (*Jovem Inventor*)، و«سينما الملكية الفكرية»

WIPO CONFIDENTIAL

(*Cine PI*)، و«الملكية الفكرية في المناطق النائية» (*PI nas Periferias*)، وتوسيع نطاق الشراكات المؤسسية. وأكدت هذه المبادرات على أهمية التعليم والتوعية كأدوات سياسية طويلة الأجل لتعزيز احترام الملكية الفكرية، وتشجيع المشاركة المسؤولة في النظم الإيكولوجية للابتكار، وتطوير القدرات الابتكارية، وتعزيز التنمية المستدامة.

34. وفي إطار البند باء من برنامج العمل (تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة)، تم تجميع العروض التقديمية في خمسة مواضيع.

35. وفي إطار الموضوع المعنون "الأطر المؤسسية، ونماذج الإنفاذ الإداري والجنائي". شاركت أربعة دول أعضاء وجهة مراقبة واحدة تجاربها: "دور ومهام الحرس المالي الإيطالي سعياً لمكافحة التزوير" من إعداد السيد أنطونيو دي كريستوفارو، ملازم أول، رئيس القسم الأول بمجموعة مكافحة التزوير وسلامة المنتجات التابعة للوحدة الخاصة للسلع والخدمات، إيطاليا؛ و"ممارسات إنفاذ القانون في الصين لمكافحة الانتهاكات والتزوير" من إعداد السيد تشي وانغ، مدير القسم الخامس للتفتيش، مكتب إنفاذ القانون والتفتيش، الإدارة الحكومية لتنظيم السوق، الصين؛ و"آلية الصين لتعزيز استخدام البرمجيات الشرعية وإنجازاتها" من إعداد السيد هوي زانغ، شعبة الإنفاذ والإشراف، دائرة حق المؤلف، الإدارة الوطنية لحق المؤلف، الصين؛ و"الجهود والتحديات في مجال إنفاذ حقوق التصميم في مواجهة الانتهاكات" من إعداد السيدة كونو تشيكاكو، مديرة مكتب دعم الأعمال الخارجية، قسم التعاون الدولي، مكتب البراءات الياباني، اليابان؛ و"إرشادات متعلقة بالتحقيقات الجنائية في انتهاكات حقوق الملكية الصناعية: النموذج الإيطالي" من إعداد السيد ماركو موسوميسي، مسؤول إدارة البرامج، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، سويسرا، و"فعالية النظام الإداري لإنفاذ حقوق البراءات والتصاميم: التجربة البيروفية" من إعداد السيد دييغو ف. أورتيغا-سانابريا، الأمين التقني لمديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة، INDECOPI، ليما. وترد تفاصيل المساهمات المذكورة أعلاه في الوثائق WIPO/ACE/18/17 وWIPO/ACE/18/14 وWIPO/ACE/18/15 وWIPO/ACE/18/19 وWIPO/ACE/18/31 وWIPO/ACE/18/20.

36. وعقب العروض، أدلت وفود الإكوادور والفلبين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات.

37. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يولي أهمية كبيرة لتطوير المبادرات المتعلقة بالتثقيف والمعلومات في مجال الملكية الفكرية من أجل رفع مستوى المعرفة لدى عامة الجمهور وفي أوساط قطاع الأعمال والمهنيين وبين الشباب. وأشار الوفد إلى أن "Rospatent" توفر دورة كاملة من تدريب الموظفين للقطاعات الاقتصادية في إطار برامج التعليم المهني العالي والدراسات العليا. وقد تم تدريب المتخصصين في هذا المجال من قبل المؤسسات التابعة له، وهي المعهد الاتحادي للملكية الصناعية والأكاديمية الحكومية الروسية للملكية الفكرية. في عام 2025، استفاد من البرامج التي تديرها هاتان الهيئتان أكثر من 45,000 شخص، بما في ذلك مودعو الطلبات وأصحاب الحقوق ومحامو البراءات وممثلو قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرون. وكان هناك تركيز خاص على العمل مع الشباب: فقد كان الحدث الرئيسي للأكاديمية في عام 2025 هو الدورة السابعة عشرة للأولمبياد الدولي للملكية الفكرية لطلاب المدارس الثانوية. وقد استقطبت المسابقة، التي نُظمت بالتعاون مع "Rospatent" ومكتب البراءات الأوراسي واللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة (CIS)، أكثر من 5,400 طالب من 66 منطقة روسية و11 دولة أجنبية. أما المؤتمر الدولي التاسع والعشرون لمكتب "Rospatent"، الذي عُقد تحت شعار «الملكية الفكرية في النموذج الجديد للتطور العلمي والتكنولوجي»، فقد تضمن 9 فعاليات شارك فيها 53 متحدثاً من 39 منظمة. وقد عقد الاتحاد الروسي والويبو 24 ندوة عبر الإنترنت و6 ندوات حضورية في عام 2025 في مناطق مختلفة، كما يعمل كل من "Rospatent" ومكتب الويبو في روسيا على تنفيذ مشروعين مشتركين لتعزيز استخدام الملكية الفكرية بين الشباب وسيدات الأعمال والباحثين والمبتكرين. وقد نظم المعهد الاتحادي للملكية الصناعية ومركز التعليم العديد من دورات التطوير المهني والتدريب في عام 2025، وقدمت الأكاديمية، بصفتها المنظمة الأساسية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، دورات للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا وطلاب الدكتوراه.

38. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن مشاركته لليابان مخاوفها بشأن التزوير. ومع توقع نمو التجارة الإلكترونية العابرة للحدود لتصل إلى ما يقرب من 8 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2030، فإن حجم البضائع المخالفة التي تتدفق عبر الحدود — والتي غالبًا ما تكون في شكل طرود صغيرة تُشحن مباشرةً إلى المستهلكين — يمثل تحديًا غير مسبوق في مجال إنفاذ الحقوق. ولم يعد الاعتماد على العلامات التجارية وحدها كافيًا. فقد أصبح المزورون يشحنون المنتجات والملصقات بشكل منفصل بشكل متزايد، ولا يضعون الشعارات إلا بعد تخليصها جمركياً. ولذلك، هناك حاجة إلى دمج العلامات التجارية والتصاميم وحقوق الملكية الفكرية الأخرى في استراتيجية إنفاذ شاملة. وتستكشف الولايات المتحدة سبل تعزيز الإنفاذ القائم على التصاميم. وفي عام 2025، استضاف مكتب البراءات بالولايات المتحدة (USPTO) المنتدى الدولي للتصاميم، حيث خُصصت إحدى جلساته لإنفاذ حقوق التصاميم على الحدود. وقد سلط المشاركون الضوء على كيفية تغطية الحقوق الصناعية من خلال مجموعة من القوانين المختلفة، مثل بنود الباب 19 من قانون الولايات المتحدة المتعلقة بالمصادرة الجمركية للبضائع أو العبوات التي تنطوي على انتهاك لحق المؤلف أو العلامات التجارية أو الأسماء التجارية (البند 1595a(c)(2)(c))، وأوامر الاستبعاد الصادرة ضد السلع التي تنتهك البراءات، بما في ذلك براءات التصاميم (البند 1337). ولم يتطلب اتفاق تريبس سوى إجراءات التعليق الجمركي للعلامات التجارية المقلدة والسلع المخالفة لحقوق النشر المقرصنة، لكن عدداً متزايداً من الولايات القضائية وسّع نطاق الإنفاذ الحدودي ليشمل التصاميم، مثل من خلال أنظمة قائمة على الطلبات، أو إجراءات التحقق المبسطة، أو مزيج من الاثنين. وأظهرت تلك النهج اتجاهاً عالمياً نحو استراتيجيات شاملة

لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية المتعددة. وشملت الأفكار الرامية إلى تكثيف إنفاذ حقوق التصميم في الولايات المتحدة مقترحات تشريعية، حظي بعضها بدعم من الشركات الكبرى والجمعيات الرائدة التي تعتمد على حقوق التصاميم. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنظر في كيفية توسيع أطر الإنفاذ لديها لتشمل حقوق التصاميم.

39. وقال وفد الفلبين إن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في ذلك البلد يستند إلى تنسيق قوي بين الوكالات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، حيث يجمع بين الوكالات الحكومية وأصحاب الحقوق والمنصات الإلكترونية وأصحاب المصلحة في القطاع والمستهلكين. وتتألف اللجنة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية (NCIPR) من وكالات حكومية ذات صلاحيات إنفاذ تتعلق بالملكية الفكرية، بما في ذلك وزارة التجارة والصناعة، ووزارة العدل، ومكتب الجمارك، والشرطة الوطنية الفلبينية، والمكتب الوطني للتحقيقات، وإدارة الغذاء والدواء، ومكتب الملكية الفكرية الفلبيني. وقد عملت اللجنة على تنسيق استراتيجية الإنفاذ وجمع المعلومات الاستخباراتية والعمليات المشتركة، كما عملت كمنصة للحوار حول السياسات وبناء القدرات. وعقد مكتب الملكية الفكرية الفلبيني (IPOPHL) والأكاديمية القضائية الفلبينية التابعة للمحكمة العليا ندوة سنوية عن الملكية الفكرية لقضاة المحاكم التجارية الخاصة، بهدف تعزيز الفهم القضائي للقضايا المتطورة المتعلقة بالملكية الفكرية وتشجيع الفصل المتسق والفعال في القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية. وعقد كل من مكتب الملكية الفكرية الفلبيني واللجنة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية حلقات عمل منتظمة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لموظفي إنفاذ القانون ومسؤولي الجمارك والمدعين العامين. وقد نفذت الفلبين آلية طوعية لحجب المواقع الإلكترونية لتمكين اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب ضد المواقع الإلكترونية المقرصنة. وقد ساعدت هذه الآلية في الحد من الوصول إلى المحتوى المخالف وتعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت. وشجع مكتب الملكية الفكرية الفلبيني (IPOPHL) آليات تسوية المنازعات البديلة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المبتكرين والمبدعين والشركات والجمهور مع تقليل تكلفة التقاضي والوقت المستغرق فيه.

40. وأكد وفد الإكوادور على دور اللجنة كمنصة للنقاش في إطار التوصية رقم 45، وأعرب عن ارتياحه إزاء الفعالية التي نظمتها الويبو في مايو 2026 حول آليات تسوية المنازعات البديلة.

41. تحت عنوان "سلوك المستهلك، ومعلومات السوق، والإنفاذ القائم على الأدلة"، قُدمت أربعة عروض: *تقرير عن الإنفاذ الجنائي لحقوق الملكية الفكرية في تشيلي (2024)* قدمته السيدة إيلين فرودن كيلي، رئيسة قسم السياسات العامة والشؤون التشريعية، المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)، سانتياغو؛ *"العالم المتنوع لتقديم الأدلة في دعاوى البراءات"* قدمه السيد توماس موغا، عضو الجمعية الدولية لتنمية الملكية الفكرية (ADALPI)، جنيف؛ *"أوامر الحظر الديناميكية في بلجيكا"* قدمتها السيدة إيفي ويركرز، المسؤولة القانونية في دائرة مكافحة القرصنة عبر الإنترنت والمقامرة غير القانونية عبر الإنترنت، التابعة للخدمة العامة الاتحادية للاقتصاد، بروكسل؛ *"رؤية ما هو غير مرئي: التثليث بين البيانات على مستوى الشركات وسلوك المستهلكين والتصورات المعاشة لرسم خريطة للتزوير في كينيا"* قدمه الدكتور روبي م. نجوروجي كينغا، المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي لهيئة مكافحة التزوير، نيروبي. وترد هذه المساهمات في الوثائق WIPO/ACE/18/29 وWIPO/ACE/18/13 وWIPO/ACE/18/23 وWIPO/ACE/18/27، على التوالي.

42. تحت عنوان "القرصنة الرقمية، وإنفاذ القانون عبر الإنترنت، ومسؤولية الوسطاء"، تبادلت دولتان عضوان وثلاثة مراقبين والاتحاد الأوروبي تجاربهم: *"قانون الخدمات الرقمية (DSA): أدوات جديدة في الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت"*، قدمه السيد هاري تيمينك، نائب المدير، المرصد الأوروبي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، أليكانتي؛ *"مخاطر سلسلة التخفيض الرقمي لقيمة المنتجات المقلدة"*، قدمتها السيدة جينيفر هانكس، المديرة الأولى لحماية العلامات التجارية، الرابطة الأمريكية للملابس والأحذية (AAFA)، واشنطن العاصمة؛ *"جهود اليابان لمكافحة انتهاكات حقوق النشر عبر الحدود وضرورة التعاون الدولي"*، قدمتها السيدة يوكا إيغاراشي، رئيسة وحدة بمكتب حق المؤلف الياباني (JCO) التابع لوكالة الشؤون الثقافية، حكومة اليابان، طوكيو؛ *"مكافحة القرصنة الرقمية: الإنفاذ الاستراتيجي من خلال حجب عناوين DNS/IP وأدوات OSINT"*، قدمها السيد أندريوس كاتيناس، رئيس قسم الإشراف، لجنة الإذاعة والتلفزيون، فيلنيوس؛ *"مشاركة خدمات الوسطاء في حجب المواقع: كيف يعمل المشرعون والمحاكم والمؤسسات على تشكيل دور الوسطاء في التصدي للقرصنة عبر الإنترنت"*، قدمها السيد أوكي دلفوس فيسر، نائب الرئيس الأول والمستشار القانوني المساعد للشؤون الدولية، رابطة صناعة السينما (Motion Picture Association)، بروكسل؛ و*"الصلة بين البرمجيات الخبيثة والقرصنة – أدوات الإنفاذ وفرص اتخاذ الإجراءات الحكومية"*، قدمتها الدكتورة إيلينا بلوبيل، مديرة شؤون التقاضي العالمي، الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI)، لندن. وترد هذه المساهمات في الوثائق WIPO/ACE/18/36 وWIPO/ACE/18/12 وWIPO/ACE/18/18 وWIPO/ACE/18/25 وWIPO/ACE/18/26 وWIPO/ACE/18/34، على التوالي.

43. وفي إطار موضوع "التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وأدوات الإنفاذ"، قدمت منظمة REACT عرضاً بعنوان *«تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي»* قدمته السيدة ليزلوت هونيغ، المسؤولة التقنية في منظمة REACT، أمستردام (الوثيقة WIPO/ACE/18/30)، وقدمت جمهورية كوريا عرضاً بعنوان *«الاتجاهات في تقنيات مكافحة التزوير في جمهورية كوريا»* قدمه السيد جون-يونغ ليم، نائب مدير مكتب تسوية منازعات الملكية الفكرية، وزارة الملكية الفكرية (MOIP)، دايجون (الوثيقة WIPO/ACE/18/32).

44. وعقب العروض التقديمية، أدلى وفدا الاتحاد الأوروبي وبلغاريا ببيانات.

45. وقال وفد الاتحاد الأوروبي (EU) إن "دليل تكنولوجيات مكافحة التزييف والقرصنة" الصادر عن المكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) حدد 40 فئة من الحلول التكنولوجية لمكافحة التزييف والقرصنة عبر الإنترنت وخارجه. وقد أتاح الدليل إمكانية البحث عن الأدوات المناسبة لاحتياجات المستخدمين. وقد أدى المكتب الأوروبي دوراً رئيسياً في نشر توصية المفوضية الأوروبية بشأن التدابير الرامية إلى مكافحة التزييف وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، التي اعتمدت في مارس 2024، وفي رصد الامتثال لها. وعمل المكتب كجهة اتصال واحدة لأصحاب الحقوق وسلطات إنفاذ القانون من خلال أداة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (IPAP). وكان المكتب يتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تحسين ممارسات التخزين والتدمير، وروج لمجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لمكافحة السرقة الإلكترونية، ونظم دورات تدريبية حول مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وكان يعمل على وضع قانون نموذجي لجرائم الملكية الفكرية مستوحى من توصية المفوضية الأوروبية. كما واصل تطوير نظام قسائم الفحص الخاص بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

46. وقال وفد بلغاريا إن مكتب البراءات البلغاري يركز على تعزيز التعاون مع سلطات إنفاذ القانون الوطنية، وتوطيد التعاون الدولي، وتشجيع مبادرات التوعية وبناء القدرات. وبموجب مذكرة تفاهم وقّعها مكتب البراءات مع مكتب المدعي العام في يناير 2026، يجري تطوير برنامج للمدعين العامين عن أساسيات الملكية الفكرية، واستخدام قواعد البيانات، والانتهاكات الجنائية للملكية الفكرية. وفي مارس 2025، استضاف مكتب البراءات زيارة دراسية لمدعين عامين من رومانيا في إطار برنامج المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (TAIEX) التابع للاتحاد الأوروبي. وشارك في تلك المبادرة أيضاً الجمارك، والمديرية العامة لمكافحة الجريمة المنظمة، ومكتب المدعي العام. وفيما يتعلق بالتدريب، نظم مكتب البراءات والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) في أبريل 2025 ندوة عن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية للممارسين في مجال الملكية الفكرية، بمن فيهم القضاة والمحامون. وكانت بلغاريا نشطة في مبادرة "الشبكة الأوروبية للأصالة". ونتيجةً لعمليات الإنفاذ الموجهة والتقدم الملحوظ في الملاحقات الجنائية المتعلقة بالقرصنة عبر الإنترنت، تم شطب بلغاريا من قائمة المراقبة الواردة في تقرير «301 الخاص» للولايات المتحدة.

47. وتحت عنوان «آليات الإنفاذ البديلة والتعاون الدولي»، قُدمت أربعة عروض: *«آليات القانون غير الملزم كوسيلة لتعزيز سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: تبادل الممارسات من الاتحاد الأوروبي»* قدمتها السيدة فيرجيني فوسول، رئيسة فريق، المفوضية الأوروبية، بروكسل؛ *«عمل برنامج مراقبة الركاب والبضائع التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في مجال حقوق الملكية الفكرية»*، قدمه السيد كاجيتان براديتو، مسؤول البرامج في برنامج مراقبة الركاب والبضائع (PCCP)، فرع إدارة الحدود، شعبة العمليات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، إسطنبول؛ *«التحديات والأولويات الاستراتيجية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لعام 2026»*، قدمها السيد جيتيس برازاوسكاس، مدير الحسابات العالمية لقطاعي التكنولوجيا والسيارات، شركة REACT؛ و*«شهادة منطقة التجارة الحرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: أداة طوعية لتعزيز احترام الملكية الفكرية وجذب الابتكار ومكافحة الانتهاكات»*، قدمها السيد بيوتر ستريزوفسكي، خبير اقتصادي أول، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، باريس. وترد هذه المساهمات في الوثائق WIPO/ACE/18/16 وWIPO/ACE/18/21 وWIPO/ACE/18/33 وWIPO/ACE/18/37، على التوالي.

48. بالإضافة إلى ذلك، عُرضت محاضرة مسجلة مسبقاً للسيد سكوت مارتن، من شركة «أسبن آي بي كونسلتينغ» (النائب السابق للمستشار القانوني العام والنائب التنفيذي للرئيس لشؤون الملكية الفكرية في شركة Paramount Pictures) لتقديم النتائج الرئيسية للدراسة التي كلفت الأمانة بإجرائها عن "أدوات الذكاء الاصطناعي لمكافحة قرصنة حق المؤلف: الأبعاد التكنولوجية والقانونية والسياساتية" (الوثيقة WIPO/ACE/18/35).

49. بالإضافة إلى تلك المساهمات، قدمت الأمانة عرضًا بعنوان *"آخر المستجدات بشأن برنامج WIPO ALERT PAY"* (الوثيقة WIPO/ACE/18/40). كما عُقدت حلقة نقاش عن *"تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية"*، أدارتها السفيرة بيمشانوك فونكوربون بيتفيلد، الممثلة الدائمة لتايلاند لدى منظمة التجارة العالمية والويبو في جنيف. وعقب المناقشة، أدلى ممثلو كل من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) والاتحاد الأوروبي ووفود البرازيل والإكوادور والهند وإندونيسيا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات.

50. ورحب وفد البرازيل بأن اللجنة، بناءً على اقتراح من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، أتاحت أخيراً فرصة لمعالجة مسألة القرصنة البيولوجية في إطار المناقشات الأوسع نطاقاً حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وهو ما يجب النظر إليه في ضوء التاريخ الطويل من الاستيلاء غير المشروع على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ولا ينبغي أن تقتصر مسألة الإنفاذ على ضمان العائدات والأرباح فحسب، بل ينبغي أيضاً معالجتها وفقاً لنهج موجه نحو التنمية يسهم في الابتكار ونشر التكنولوجيا والرفاه الاجتماعي ونظام متوازن من الحقوق والواجبات، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من اتفاقية تريبس. ويشكل عدم الامتثال لشرط الإفصاح عن المنشأ في البلدان التي يُطبق فيها هذا الشرط، وكما هو منصوص عليه في معاهدة GRATK، انتهاكاً لنظام الملكية الفكرية، بقدر ما يهدد هذا الإخلال بالشفافية التي يستند إليها التبرير الاجتماعي لحصرية البراءات. وقد عادت المعاهدة بالفائدة على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال إنشاء آلية ساهمت في الاعتراف بانتهاك مواردها ومعارفها ومنع هذا الانتهاك. وينبغي للدول الأعضاء أن تصدق على المعاهدة أو تنضم إليها من أجل السماح بتنفيذها على وجه السرعة. ومثلت حلقة النقاش هذا النوع من الحوار اللازم لضمان الاتساق بين مختلف الصكوك الدولية للملكية الفكرية والحفاظ على فعالية النظام. ومع ذلك، فمن المؤسف أن ممثلي المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية لم يشاركوا

على الرغم من أن الاقتراح المعتمد بموجب الوثيقة WIPO/ACE/17/19 كان يتوقع مثل هذه المشاركة. ويعدّ إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية في المناقشة أمراً بالغ الأهمية لضمان تقاسم المنافع وتعزيز التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمسألة الأدوية المقلدة، أُثيرت مخاوف بشأن الإطار الجزئي للمسألة، حيث إن وجود انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لا يعني في حد ذاته أن المنتج الصحي دون المستوى المطلوب أو غير آمن أو يفتقر إلى الفعالية. ويتطلع الوفد البرازيلي إلى إجراء مزيد من المناقشات في هذه اللجنة حول القضايا المتعلقة بإنفاذ القوانين ومنع الاستيلاء غير المشروع على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والمظاهر الثقافية التقليدية.

51. ورحب وفد السلفادور (GRULAC) بالتبادلات المثمرة التي نتجت عن حلقة النقاش، وأشار إلى الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا الحيوية في مجالات مثل الصحة العامة والزراعة والبحث العلمي والابتكار. ومن الضروري التصدي للقرصنة الحيوية واختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، نظراً لتأثيرها على التنوع البيولوجي وعلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي حافظت على هذه المعارف لأجيال. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون والحوار لمعالجة قضايا الإنفاذ في هذه القطاعات المعقدة تقنياً. ورحبت مجموعة GRULAC بإدراج هذا الموضوع في أعمال اللجنة. ومن شأن هذه المناقشات أن تساعد في تحديد سبل تعزيز نظام للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية ويكون موجهاً نحو التنمية.

52. وأقر وفد الهند بضرورة مكافحة التزوير، لكنه أشار إلى أن التهديد الرئيسي هو القرصنة البيولوجية، ولا سيما محاولات تسجيل براءات للموارد الوراثية والمعارف التقليدية باعتبارها اختراعات جديدة. ففي الماضي، اضطرت الهند إلى خوض معارك قانونية في مكاتب البراءات الأجنبية لإثبات أن تراثها الثقافي لا يشكل اختراعاً جديداً. وقد أكدت الانتصارات البارزة التي تحققت في بعض تلك القضايا مدى خطورة المشكلة. في عام 2001، أنشأت الهند «المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية» (TKDL). وقامت بتصنيف النصوص الطبية والزراعية القديمة في صيغة قابلة للبحث لصالح مكاتب البراءات العالمية، بهدف ضمان الاعتراف بالمعارف التقليدية الهندية كجزء من «حالة التقنية الصناعية السابقة». وبحلول مارس 2026، كانت المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية قد شاركت في أكثر من 350 قضية عبر ولايات قضائية متعددة، تم فيها تعديل مطالبات البراءات أو سحبها أو رفضها. ويجب أن يحترم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الأهداف السياساتية الأوسع نطاقاً مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، والوصول إلى الرعاية الصحية بأسعار معقولة. ويمكن للجنة، في دورتها التاسعة عشرة، أن تدرج صياغة في برنامج عملها لمواصلة العمل بشأن القرصنة البيولوجية، واختلاس التكنولوجيا الحيوية، وقضايا الإنفاذ ذات الصلة، وأفضل الممارسات لفحص طلبات البراءات المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك ما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن المنشأ، وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على رصد المطالبات غير السليمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والطعن فيها، ودور الإنفاذ في دعم اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) وبروتوكول ناغويا بشأن الوصول إلى الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها. وينبغي أن تسهم المناقشات المستقبلية في تعزيز التزام الدول الأعضاء بمكافحة انتهاك جميع حقوق الملكية الفكرية مع حماية حقوق أصحاب الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

53. وقال وفد إندونيسيا إن الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار المرونة المتعلقة بالمصلحة العامة المنصوص عليها في اتفاقية تريبس وأن يدعم الابتكار مع الحفاظ على الحيز السياساتي لمعالجة أولويات الصحة العامة والتنمية. ومع مراعاة التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا ومعاهدة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، ينبغي الاعتراف بأن مخاوف انتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالنسبة للبلدان الغنية بالتنوع البيولوجي، تتجاوز حالات التزوير وانتهاكات البراءات لتشمل الاستيلاء غير المشروع على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها دون الإفصاح أو الإذن أو التقاسم العادل للفوائد. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم التقني والتدريبي لفحص البراءات، وتنفيذ متطلبات الإفصاح، ورصد الاختراعات المتعلقة بالموارد الوراثية، والتشغيل الفعال لآليات الوصول وتقاسم المنافع. وينبغي لنظام موثوق ومتوازن للملكية الفكرية أن يعزز الابتكار ويحمي الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان والمجتمعات المحلية التي تعمل كأمناء على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في العالم. ومن المأمول أن تشمل المناقشات المستقبلية مساهمات من ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

54. وأكد وفد الإكوادور على أهمية التكنولوجيا الحيوية في التصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالصحة العامة، والزراعة، والأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، والمعارف التقليدية. وتعمل الإكوادور على تيسير الإيداع الطوعي للمعارف التقليدية، على النحو المنصوص عليه في القانون الوطني، كوسيلة لمنع الاستيلاء غير المشروع على المعارف التقليدية وضمان الاعتراف بالحقوق الجماعية في مواجهة مطالبات حقوق الملكية الفكرية. وقد أتاحت فعاليات مثل حلقة النقاش هذه تقدير تنوع النهج المتبعة في التعامل مع هذه المسألة.

55. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن حلقة النقاش تتناول تأثير انتهاك حقوق الملكية الفكرية على قطاع التكنولوجيا الحيوية، وليس القرصنة الحيوية أو الموارد الوراثية أو المعارف التقليدية أو أي قضايا أخرى تتجاوز نطاق إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف. ولكل لجنة من لجان الويبو ولاية محددة. وينبغي للدول الأعضاء أن تقصر مناقشاتها على ولاية كل لجنة على حدة وألا تثير مواضيع عشوائية في أي لجنة. فالقرصنة البيولوجية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية تندرج ضمن اختصاص اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التابعة للويبو (لجنة المعارف). وأفاد وفد الولايات المتحدة بأنه لا يمكنه تأييد الاقتراح الذي قدمه وفد الهند لأنه يقع خارج نطاق اختصاص اللجنة، ودعا وفد الهند إلى طرح هذا الاقتراح في الدورة المقبلة للجنة المعارف.

56. وقال وفد الاتحاد الأوروبي (EU) إن القضايا ذات الصلة قد أُثيرت خلال حلقة النقاش، مثل حماية المعلومات السرية والأسرار التجارية و وسائل الكشف عن الانتهاكات. واتفق الوفد مع الرأي الذي أعرب عنه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن لجنة المعارف هي المنتدى المناسب لمناقشة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وينبغي أن تظل المناقشات في لجنة الإنفاذ مركزة على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

57. وأشار وفد اليابان إلى أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في قطاع التكنولوجيا الحيوية أمر ضروري للابتكار، ويحقق فوائد للناس على الصعيد العالمي من خلال تحسين الصحة العامة والرفاهية. كما أن مكافحة السلع المقلدة في هذا القطاع، مثل المنتجات الصيدلانية غير المشروعة، أمر بالغ الأهمية لمنع انتشار الفيروسات والمشاكل الصحية الأخرى التي تسببها هذه المنتجات. ومع ذلك، ينبغي تجنب تكرار المناقشات عن الموضوعات المتعلقة بعمل لجنة المعارف في دورات لجنة الإنفاذ.

58. وقال وفد سويسرا إن ولاية لجنة الإنفاذ تقتصر على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما تلك المتعلقة بالملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الويبو رقم WO/GA/28/7. أما القضايا المتعلقة بالاستيلاء غير المشروع على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية، بما في ذلك أهميتها بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فهي تدخل في نطاق ولاية لجنة المعارف ولا ينبغي أن تتناولها لجنة الإنفاذ.

59. ولم تُقدَّم أي عروض في إطار البند جيم من برنامج العمل.

60. وفي إطار البند دال من برنامج العمل، قدمت الأمانة عرضين بعنوان "آخر المستجدات بشأن دورة التعلم عن بعد بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية" و"آخر المستجدات بشأن مشروع IMPACT لتكوين الكفاءات". ويُشار إلى الوثيقتين WIPO/ACE/18/38 وWIPO/ACE/18/39.

61. وعقب العرض التقديمي المتعلق بدورة التعلم عن بعد بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أدلى وفد البرازيل ببيان.

62. ورحب وفد البرازيل بإطلاق دورة تدريبية جديدة في أكاديمية الويبو بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وشدد على ضرورة ضمان أن تعكس الدورة نهجاً متوازناً وموجهاً نحو التنمية تجاه النظام الدولي للملكية الفكرية. وستستفيد الدورة من إدراج وحدة دراسية محددة عن توصيات أجندة التنمية ومزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الوحدات الدراسية الأخرى. كما ينبغي تحديث الدورة لتأخذ في الاعتبار التطورات المعيارية الأخيرة، بما في ذلك اعتماد معاهدة GRATK. ومن المهم أن تعكس الدورة بشكل سليم المرونة المتاحة للدول الأعضاء في إطار العمل الدولي، وفي ضوء الالتزام بأن تسهم أنشطة الويبو لبناء القدرات في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي ضوء الاعتبارات البيئية الأخرى في سياق سياسات الإنفاذ.

63. وفي إطار البند 6 من جدول الأعمال، قدمت الأمانة الوثيقة WIPO/ACE/18/2/Rev. بشأن أنشطة الويبو الأخيرة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتعزيز احترامها، والتي تغطي الفترة من 1 يناير 2025 إلى 30 أبريل 2026. وتعرض الوثيقة أعمال شعبة إذكاء الاحترام لحقوق الملكية الفكرية (BRIP)، التي تنفذ النتيجة المتوقعة 3.2 والنتيجتان المتوقعتان 2.4 و3.4 في إطار الركيزتين الاستراتيجيتين 2 و4 للويبو، على التوالي. وتسترشد هذه الأنشطة ببرنامج العمل والميزانية للفترتين 25/2024 و27/2026، وتوصيات أجندة التنمية رقم 1 و3 و6 و10 إلى 14 و17 و40 و45. وترد الأنشطة الرئيسية في الوثيقة تحت بند التنسيق والتعاون الدوليين، حيث تسلط الضوء على عمل المنظمة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتعزيز احترامها. وتسلط الوثيقة الضوء على أنشطة التوعية، ولا سيما التوسع المستمر في مشروع نوادي الملكية الفكرية المشترك بين الويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) في أفريقيا، الذي شمل خمسة بلدان في عام 2025؛ وتقدم الوثيقة آخر المستجدات بشأن النظم الاستراتيجية للويبو لتيسير التعاون بين القطاعات لمكافحة التزوير والقرصنة؛ وتسلط الضوء على العدد المتزايد للمساهمين والمستخدمين المعتمدين لنظام WIPO ALERT، واختتام المرحلة التجريبية لنظام WIPO ALERT-PAY، والعمل الجاري على نظام الويبو لتسجيل المعلومات الجمركية (CRIS) لدعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عند الحدود. كما يوجز الوثيقة الدعم الذي قدمته الويبو للدول الأعضاء في مجالي التشريع وبناء القدرات، ويسلط الضوء على الأنشطة السبعة التي ركزت على الشباب والتي نُفذت في إطار استراتيجية الويبو لتمكين الشباب في مجال الملكية الفكرية (IP-YES!) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

64. وفي إطار البند 7 من جدول الأعمال، "أعمال لجنة الإنفاذ"، وافقت اللجنة على النظر، في دورتها التاسعة عشرة، في بنود برنامج العمل التالية:

- تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية الخاصة بأنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية بين الجمهور عموما والشباب خصوصا، طبقا لأولويات الدول الأعضاء التعليمية وغيرها من الأولويات؛

- وتبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة؛

- وتبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية الخاصة بالمساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، مع التركيز على صياغة قوانين الإنفاذ الوطنية التي تراعي مواطن المرونة ومستوى التنمية واختلاف التقاليد القانونية واحتمال إساءة استعمال إجراءات الإنفاذ، مع أخذ المصلحة الاجتماعية الأعم في الحسبان وبالتوافق مع أولويات الدول الأعضاء؛

- وتبادل القصص الناجحة بشأن خدمات تكوين الكفاءات وخدمات الدعم المُقدمة من الويبو لأغراض تنفيذ أنشطة التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي لفائدة الوكالات والموظفين الوطنيين طبقا للتوصيات المعنية من أجندة التنمية وولاية لجنة الإنفاذ.

65. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية الإنفاذ الصارم للأسرار التجارية، مشيراً إلى أن قانون الدفاع عن الأسرار التجارية (DTSA) لعام 2016 قد أنشأ أساساً موحداً للدعوى المدنية الفيدرالية في الولايات المتحدة لمعالجة الاستيلاء غير المشروع على الأسرار التجارية المستخدمة في التجارة بين الولايات أو التجارة الدولية. ويتيح القانون لأصحاب الأسرار التجارية اللجوء إلى المحاكم الاتحادية في جميع أنحاء البلاد، إلى جانب سبل انتصاف قوية تشمل الإجراءات الزجرية لمنع المزيد من الكشف عن المعلومات المختلسة أو استخدامها، والتعويضات المالية عن الخسائر الفعلية والإثراء غير المشروع، وفي الحالات المناسبة، التعويضات الرادعة وأتعاب المحاماة. كما تتيح أحكام القانون إصدار أوامر مصادرة *من جانب* واحد، مما يسمح للمحاكم بالتصرف بسرعة لحماية الأسرار التجارية المعرضة لخطر ضرر وشيك، مع توازن ذلك بضمانات ضد إساءة الاستخدام. وقد عزز القانون ثقة المبتكرين والشركات في حماية المعلومات السرية. وفي سبتمبر 2025، استضاف مكتب البراءات بالولايات المتحدة (USPTO) فعالية بعنوان "الأسرار التجارية والذكاء الاصطناعي – استكشاف التقاطع بين الأسرار التجارية وتطورات الذكاء الاصطناعي". وخلص المشاركون إلى أن "1" انتصر المدعون في حوالي 80 في المائة من قضايا الأسرار التجارية الفيدرالية، حيث تم تحديد الموظفين باعتبارهم الجناة الأكثر شيوعًا؛ "2" وسمح النطاق الخارجي للقانون بمنح تعويضات عن سوء السلوك في الخارج عندما يقع أي فعل يهدف إلى الاختلاس في الولايات المتحدة؛ "3" أصبحت حماية الأسرار التجارية مفضلة بشكل متزايد لحماية خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وأوزان النماذج، وبيانات التدريب؛ "4" كان القانون مرنًا بما يكفي لاستيعاب تطورات الذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى تغييرات تشريعية؛ "5" هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق الدولي لتشجيع تطوير الذكاء الاصطناعي مع حماية الأسرار التجارية المشروعة. وسيكون من المفيد لجميع الدول الأعضاء إدراج مناقشة بشأن إنفاذ الأسرار التجارية ضمن البند 5 من جدول الأعمال، البند باء من برنامج العمل، في الدورة التاسعة عشرة للجنة. ويعد الإنفاذ الفعال للأسرار التجارية أمراً مهماً لأصحاب الحقوق الأفراد، وأساسياً لبناء الثقة واليقين اللذين يشكلان ركيزة الابتكار والتجارة العالميين.

66. وطلب وفد السلفادور، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، توضيحاً للاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

67. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يرغب في إجراء مناقشة بشأن قانون الدفاع عن الأسرار التجارية الذي تم إقراره قبل 10 سنوات، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حماية الأسرار التجارية بموجب هذا القانون، والدعاوى القضائية الهامة التي تلت ذلك.

68. وقال الرئيس إنه يفهم أن الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية يمثل إبداء اهتمام في إطار برنامج العمل.

69. وقال وفد البرازيل إنه ليس في وضع يسمح له بإدراج موضوع إضافي يتعلق بالأسرار التجارية في أعمال اللجنة.

70. وقال وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إن المجموعة ستحتاج إلى مزيد من الوقت قبل الموافقة على الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

[نهاية الوثيقة]

WIPO CONFIDENTIAL